٦ ـ ١٩٩٣/٢/٧). وشدّد الشرع، في حديث هاتفي له مع وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، «على ان قرارات مجلس الامن [الدولي] يجب الا تكون موضع تسوية» (**المصدر نفسه**). لكن اصرار سوريا هذا لم يدفعها الى الربط بين استكمال عودة المبعدين الفلسطينيين والعودة الى طاولة المفاوضات، فقد ذكر وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، ان «سوريا مع استمرار المفاوضات ولن تكون عقبة أمام المسيرة السلمية، لكن اسرائيل لم تبدِ أي رغبة عملية في تحقيق السلام في هذه المنطقة، حيث انها بالاضافة الى عدم التزامها بتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ رفضت تنفيذ القرار ٧٩٩ وغيره من القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/١٢)؛ وفي المؤتمر الصحافي المشترك مع وزير الخارجية الاميركية، في ختام زيارته لدمشق، أوضح وزير الخارجية السوري موقف بلاده بالقول «ان المسألة ليست في الربط أو الفصل بين القضيتين... [فـ] ليس هناك تناقضاً بينهما وهما ليستا متعارضتين...[لكن] قضية المبعدين أصبحت عقبة أمام استئناف محادثات السلام، وعلينا ازالة هذه العقبة، وعلينا، أيضاً، العمل معاً لكي نستأنف محادثات السلام في مناخ ملائم ومريح... [اذ] ان الهدف عملية السلام التي هي أكثر اتساعاً وأهمية لأنها ستغير وجه المنطقة... لذلك فإننا ندرك الفرق بين الشيئين ودرجة ومدى الاهمية المناطة بكل منهما، لكن هذا عائق [المبعدون] يجب ازالته من أجل استئناف محادثات السلام في مناخ مريح ومناسب» (**البعث**، دمشق، ١٩٩٣/٢/٢٢). والملاحظ، بالرغم من السخونة السياسية التي أثارها موضوع المبعدين الفلسطينيين، ان دمشق لم تستقبل الرئيس الفلسطيني، وحين سُئل الرئيس السوري عن سبب ذلك، في المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس مبارك، في ١٩٩٣/٢/٩، قال الأسد «ان الرئيس حسني مبارك أخي وصديقي، وهو مفوض بهذه المهمة» (من وقائع المؤتمر الصحافي، **تشرين**، ١٩٩٣/٢/١٠، ص ١١).

الاردن اعتبر، حسب حديث رئيس الوزراء، الشريف زيد بن شاكر، مع وفد من الكونغرس الاميركي، قرار اسرائيل ابعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني عائقاً أمام استئناف مسيرة السلام في المنطقة، وأكد «على وجوب تطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩ بالكامل، واعادة جميع المبعدين الى ديارهم» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٢/١١)؛ وحول قرار اسرائيل باعادة قسم من المبعدين بعد التشاور مع أميركا، تساءل مسؤول اردني عن سبب تخصيص اسرائيل بهذه المعاملة «فيسمح لها بتقسيط قرار مجلس الامن [الدولي] والالتفاف عليه، بينما هناك الحاح صارم على تطبيق قرارات مجلس الامن [الدولي] بحرفيتها في مناطق أخرى من العالم» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣)؛ وربط الاردن مشاركته في المفاوضات بالاطراف العربية الاخرى، حيث قال وزير الاعلام الاردني، محمود الشريف: «أن بلاده تؤيد استئناف المحادثات، لكن موقفها مرتبط بالوفود الاخرى المشاركة من الجانب العربي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/١٥).

من جهته، اعتبر رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري، في حديث لصحيفة «الاهرام» القاهرية، ان اسرائيل «أرادت بمشكلة المبعدين التأثير على عملية السلام عبر احداث مشكلة جدية تفرضها على الدول العربية... [وقد] تكون نجحت جزئياً في هذا الموضوع... [فـ] انعكاس مسألة المبعدين الفلسطينيين على المفاوضات لا يزال قيد البحث بين الاطراف العربية» (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٩٩٣/٢/١٤)؛ واستنكر وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز، عدم رضوخ اسرائيل للقرارات الدولية؛ فمن «غير المعقول ان تكون اسرائيل في حل من العقوبات الدولية في حين تمارس القوة لتطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بالعراق ودول أخرى» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢٧)؛ وقدّر ان قرار اسرائيل بإعادة قسم من المبعدين هو حصيلة جهد أميركي، وقال «اننا نعتبر الجهود الاميركية بداية ايجابية لحل هذه القضية... [و] هذه البداية ستكون لها انعكاسات ايجابية على عملية السلام، كما كان للابعاد انعكاسات سلبية عليها» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣).

وعمّت سخونة حدث الابعاد دول المساندة العربية. فقد قال الزعيم الليبي، معمر القذافي، في حضور مؤتمر الطلاب الليبيين «نحن لا نطالب بإعادة المبعدين الـ ٤٠٠ فحسب، ولكننا